

## كتاب دوري رقم (٤٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧

### إلى جميع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

في ضوء ما تلاحظ لهيئة من ورود بعض الطلبات المقدمة بشأن السماح لبعض المعاملين بشراء أسهم رأس مال الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والحصول على خطابات من الهيئة بعدم المانعة من الشراء واعتبار ذلك موافقة من الهيئة على التنفيذ.

لذا .. فإن الهيئة تنبه مشدداً بعدم اعتبار هذه الخطابات الصادرة منها بعدم المانعة من الشراء - موافقة على التنفيذ - فما هي إلا إخطار لمقدم الطلب بعدم المانعة من الشراء ولا تعد بأية حال من الأحوال موافقة على التنفيذ، نظراً لأن عمليات التنفيذ ترتبط بالالتزام بكافة قواعد نقل الملكية وإجراءات التداول بالبورصة الواردة بأحكام القانونين رقمي ١٥٩ / ١٩٨١ ، ٩٥ / ١٩٩٢ ولائحتهما التنفيذية ، وخصوصاً ذلك لمسؤوليات شركات المسمرة المنفذة لتلك العمليات ودور البورصة والجهات الأخرى في التنفيذ، وبالتالي فليس لهذه الخطابات أية حجية قانونية في إثبات نقل الملكية.

**هشام إبراهيم**  
**المشرف على قطاع شئون رئاسة الهيئة**